

نه نموذجا

التطور التنظيمي من هذا الجانب لم تتجاوز مسألة التركيز على الفرد، ومحاولة كل فرد (وحاشيته الوظيفية) سحب البساط من تحت «الأخر» وجماعته، وإن بعنوان المصلحة العامة. فكرة «المرجعية المؤسسة» بدورها لم تكن لتلقى نجاحاً في بيئة نمطية حدّ الفجوة كهذه. والتنظيم الحزبي العصري لم يكن بدوره ليجد موطناً قدم ههنا، فضلاً عن أن ينطلق منها ويبنى مشروعاً ضمنها.

غير أنّ القيمة الفكرية الفريدة التي عشقها السيدان فضل الله ومحمد باقر الصدر، مع روح الفكرة الدينية ونصوصها، كانت أقرب إلى إطلاق مشروع جديد كـ «حزب الدعوة».

بغض النظر عن واقع الحزب اليوم، أو أشخاصه، أو تدهور خطابه، أو فقدانه الحالي للمتأثرين المفكرين الذين لا يقوم العمل الحزبي إلا بهم.. إلا أنّ إطلاق بادرة تنظيمية حديثة كهذه في بيئة

بالغة الرجعية التنظيمية كتلك، يتم بالفعل عن وعي نوعي بالواقع وحاجات المستقبل.

لا يمكن للمنصف أني انتمى أن يتجاهل هذه المبادرة الخلاقة في منطلقاتها الفكرية الدينية، فمأسسة نشاط الجمهور «الشيوعي» الملتمزم في قالب سياسي معاصر خطوة غير مسبوقية على أقل توصيف.

وهي بكل تأكيد لا تشبه أحواتها من حالات التنظيم لدى المدارس المذهبية الأخرى، لا في منطلقات المشروع ولا شكله ولا حتى بنيته الداخلية ونظام انتقال القيادة فيه (ولذا يكون التشبيه بين الحالات التنظيمية الإسلامية تبسيطاً أو بساطة في فهمها لا أكثر).

أن تقدّم مرجعية دينية حالة تنظيمية حزبية، بل وتنظر لها بمستوى راق من حيث المنطلقات والشعارات... وصولاً إلى الشكل التنظيمي، هذا يعني شيئاً واحداً، أنّ هذه العقول استطاعت

أن تهضم المشروع الديني إلى درجة تمكّنها من قولبته في أعقد أطر النشاط والتنظيم، وتحديداً في الإطار الحزبي الذي يحكم واقع السياسة اليوم.

تحدي الخطاب الحداثي

من الصعوبة البالغة أن يجمع عالم المادة الدينية (على نمطيتها وجمود لغتها ومناهجها) حداثة اللغة إلى تخصصه المعرفي، هذه حقيقة بدأت تنكسر تدريجياً في العقود الأخيرة فقط من المعرفة الدينية.

من يقارب المعرفة الدينية في مواردها الأصيلة، يُدرك تماماً صعوبة الخروج من تعقيدها شكلاً ومضموناً. وقد وصل الأمر في مرحلة من المراحل إلى التفاخر بأن المثقف (حتى ذاك الملتمزم) لا يمكن له فهم نصوص المعرفة الدينية ما لم يتخصص بها تعليماً. ما يجعل «العبارة

خلاف على أنّ أقلّ ضريبة لهذا الخطأ هي فصل أولويات العلم عن أولويات المرحلة الحضارية التي يعيشها الناس.

هذه التقديم لا يهدف سوى للإضاءة على صعوبة تحديث المعرفة الدينية والفكر الديني، ضمن بيئة عاشت هذا الحدّ من الانغلاق في بعض مراحلها، القريبة.

تمكّن السيد فضل الله (وهو ابن هذا البيئة قهراً) أن تقدّم لوناً حديثاً من اللغة الدينية؛ خطاباً يمزج قيمة الفقه إلى القيمة الاجتماعية لحياة الناس.

يقارب واقع الإنسان المعاصر في لغته، ويحكي همومه في تعاطيه مع الحياة الحديثة، تحدياتها، مفرداتها، مستلزمات انفتاحها العصري على البيئات والحضارات الأخرى، وكلّ ما يمتس إنسان القرن الواحد والعشرين... الملتمزم.

هذا ليس ضرباً من المدح للرجل وإن استلزم ذلك، هو أقرب ما يكون إلى درس تحديات البيئة المعاصرة وضرورتها، وقيمة التغيير الفعلي فيها.

إن حداثة الخطاب الديني هي تماماً ضرب من السهل الديني الممتنع مثلها فضل الله وأنسباؤه ممن حملوا فكرة التجديد لشكل ومضمون المعرفة الدينية، على ندرتهم طبعاً.

مفردة «الانفتاح» التي مارسها ونظر لها باتت منهجاً متنامياً، يقارب ما بين الإنسان الحداثي وفكرته الدينية، تماماً كما يقارب بين الفكرة الدينية والأفكار الأخرى التي تهدف إلى قيادة الحياة والحضارة الإنسانية على هذا الكوكب المثلث بمنظومات التنظير ومشاريع القيادة الحضارية.

ولعل ملامح هذا المنهج استمرت بالتكامل حتى بعد رحيل «السيد» عن ساحته. من هنا تأكد أنّ الحاجة الحقيقية لقيادة بيئة الحداثة ليس نظام الفقه التقليدي، وبرزت ضرورة إطلاق نظام القيادة الفكرية قبل الفقهية لجمهور المعاصرة والانفتاح على الفكر المتعدد.

لقد بدأ الصراع الحدي بين قيادة الفكر وقيادة الفقه، وهو ما سيتجلى بقسوة ووضوح في الساحة الإسلامية، وربما أقرب مما نتوقع.

من المهم معرفياً تناول الشخصيات الرائدة وتفاصيل تجربتها بالنقد الهادف، غير أنّ الأهم هو قراءتها ضمن سياقها الزمني والمرحلة التاريخية، والبناء الموضوعي على إيجابيات التجربة في سبيل الوصول إلى تراكم حضاري قابل للمناقشة في سوق الحضارة الإنسانية المزدحمة.

لأن البيئة التي لا تنتج مجدداً (أو مجددين) لا تملك مستقبلاً، أما البيئة التي تستنزف مجدديها، فهي لا تستحق واقعها فضلاً عن جدارة حمل ماضٍ عريق.

السيد محمد حسين فضل الله، كنموذج فكري فقهي، مثل علامة فارقة في مشروع الحداثة والتجديد، وهو بالفعل لا يزال أبعد من خطاب المعرفة الدينية الذي نعيش.

* باحث ومدرس حوزوي

تأكد أن الحاجة الحقيقية لقيادة بيئة الحداثة ليست نظام الفقه التقليدي

المقفلة» كحراً على طبقة المتعلمين، وتصبح العودة إلى «المختصين» ضرورة ملزمة لكل الجمهور في الصغيرة قبل الكبيرة.

هذا المشهد على بساطته يناقض جوهر الدعوة الدينية في تمكين جميع الملتمزمين من حاجاتهم العلمية، وخلاف ذلك لا يعدو كونه خيانة لهذا المقصد الديني السامي.

ولعل الصعوبة الأبلغ في مشروع تعميم المعرفة هي أن تحفظ للمادة الدينية العميقة غناها في ذات الإن الذي تبسط لها قالبها فيه؛ هذا تحدٍ لا هوادة فيه بالفعل.

نحن هنا لا نتكلم عن ضرورات تعلم مصطلحات العلوم والمعارف، وإنما عن إغلاق مقصور ومُحكّم لأبواب المعرفة الدينية... وتدرجياً فصله عن واقع الناس وتفاصيل حياتهم المستجدة، بل وتطرّقه أحياناً لبقاة من المسائل النمطية التي انقرضت وانقرض من يعينهم أمرها (على سبيل المثال ما زال الكثير من حلقات التعليم الديني العالي يتناول فقه العبد والإمام في أحكام الزواج والطلاق والشهادات والتملك... وغيرها من الأبواب).

هذه تهمة غاية في الخطورة لمنظومة تهدف لقيادة الحياة والمجتمعات في زمن الحداثة، ويتبغى أن تُدرس بالجديّة التي تستحق.

يُمكن أن نعدّ مثل هذه الظاهرة جريمة معرفية، وبطريقة أخرى يمكن أن نسميها «ربطاً للناس بالعلماء وطلبة العلم»، وأياً يكن التوصيف لا

مشكلة كبيرة أن يقوم أولئك الذين يملكون أسهماً في الشركات الألمانية بدعم الإرهاب». وبينما اختار الأتراك «السمع والصمت والطاعة» و«ترتيب البيت الداخلي»، واصل القطريون حملة علاقات عامة منقطعة النظير وأعلنوا فجأة نجاح مساعيهم في إطلاق سراح

ليست ثمة أنغام ألمانية خالصة بخصوص الشرق الأوسط

الأميركي بيتر ثيو كيرتس الذي كان محتجزاً لدى «جبهة النصرة» في سوريا منذ عامين، مع الإشارة إلى جهود قطرية مستمرة للإفراج عن أربعة أميركيين آخرين محتجزين لدى «فصائل» مختلفة في سوريا. ولعل السبب أن قطر تورطت أكثر من تركيا في اللعب على

اختلافات المعسكرات داخل واشنطن: فقطر

الإسلامية» يبحث عن رأس

الأميركية حول سوريا ومحاربة «الدولة» في الثاني والعشرين من أغسطس/ آب (يومان بعد تصريحات الوزير الألماني) مميزة بين خط يمثله آخر سفير أميركي في سوريا روبرت فورد، وفحواه أنه يتوجب تسليح «المعارضة السورية المعتدلة» لمحاربة «الدولة الإسلامية» والقوات الحكومية السورية في أن معاً، وخط آخر يمثله أول سفير أميركي في دمشق في عهد الرئيس بشار الأسد ريان كروكر، وفحواه أنه ورغم مساوئ النظام السوري بالنسبة لواشنطن فإن تنظيم «الدولة» يبقى التهديد الأكبر. ومزّ يومان

آخران. كتب بعدها وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية مقالاً في صحيفة «هانزلر بلات» الاقتصادية الألمانية في عددها ليوم الإثنين الخامس والعشرين من أغسطس/ آب، يدافع فيه عن بلاده وينفي عنها تهمة دعم الإرهاب معيداً أسباب انتشار الأخير إلى سياسات خاطئة في سوريا والعراق. ردّ نائب رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، توماس شتروبل، في اليوم التالي (الثلاثاء 26 أغسطس/ آب) وفي الصحيفة نفسها: «إنها

بين قطر وتنظيم «الدولة» من ناحية التمويل (يوم الأربعاء العشرين من أغسطس/ آب). في الأثناء كانت الأنباء تؤكد أن «تنظيم الدولة» أعدم الصحافي الأميركي جيمس فوللي ذبحاً، كما أظهر شريط فيديو بثته مواقع جهادية مساء الثلاثاء التاسع عشر من أغسطس/ آب. وهكذا ظهر تصريح الوزير الألماني كما لو كان تعبيراً عن الغضب لمقتل الرهينة الأميركي وتعبيراً عن معلومات رسمية أو شبه رسمية بخصوص تمويل «الدولة» يتناولها المسؤولون الألمان على خلفية ما كشفتها مراقبة الأتراك.

ليست ثمة أنغام ألمانية خالصة بخصوص الشرق الأوسط سواء بوجود مراقبة للأتراك أو من دونها، وسواء أشار بعض المراقبين إلى الاستثمارات القطرية الكبيرة في شركات ومؤسسات ألمانية مثل «دويتشه بنك» «فولكس فاغن» و«هوخ تيف» و«سيمس» أو لم يفعلوا. فالأنغام الألمانية تبقى أصداء لعزف بعيد مصدره الضفة الغربية للمحيط الأطلسي. هذا ما حاولت «دير شبيغل» توضيحه في شرحها عن الخلافات الأميركية